



سياسة الاستئصال لأئمة أهل البيت (عليهم السلام) من قبل السلطة العباسية وأثرها في نشوء التنظيم السري مع بيان آلياته وأدواته  
م.د. أحمد مهلهل مكلف  
جامعة كربلاء-كلية التربية للعلوم الإنسانية-قسم التاريخ  
Ibn.almuhalhel@gmail.com

التخصص العام للبحث: تاريخ إسلامي

التخصص الدقيق للبحث: فكر سياسي إسلامي

#### المستخلص:

اهتمَّ هذا البحث بدراسة سياسة الاستئصال التي قامت بها السلطة العباسية تجاه أئمة أهل البيت عليهم السلام ابتداءً بالإمام الصادق وانتهاً بالإمام الثاني عشر المهدي، تلك السياسة التي بُنيت على الأساليب العدائية كالسجن والتهديد بالنفي والقتل، وكانت في تزايد كلما اقترب زمن ميلاد الإمام الثاني عشر، وهو ما جعل الأئمة الثلاثة الأواخر يُنشئون تنظيمًا سرّيًا وفق آليات دقيقة وأدوات كثيرة، ليتخلصوا من مراقبة السلطة وتشدها معهم، بُغية التواصل مع الأتباع في المدن والمناطق المختلفة، وتهيئة الشيعة لمرحلة جديدة لا يكون فيها الإمام حاضرًا بصورة علنية دائمًا بين الناس، وليحل محله السفراء ووكلائهم في تدبير شؤون الموالين وبتوجيه منه عليه السلام.

#### الكلمات الرئيسية:

سياسة الاستئصال. أئمة أهل البيت. السلطة العباسية. التنظيم السري.

doi: <https://doi.org/10.63797/bjh>

#### المقدمة:

المعلوم لدى دارسي التاريخ الإسلامي لا سيما تاريخ الدولة العباسية (132-656هـ/749-1258م) حجم العداة العباسية تجاه أئمة أهل البيت عليهم السلام، الذي بدأ بإمامة الإمام الصادق وانتهى بإمامة ثاني عشر الأئمة وكان ما بين البداية والنهاية عداوة تشدّت ضراوتها بتفاد الزمان إمامًا بعد إمام، وهو ما يؤكد مقتلهم جميعًا على أيدي السلطة بعد ما أذقوهم مرارة الرقابة المشدّدة والسجن والاستقدام من بلد إلى بلد، وسأوتق ذلك في ثنايا هذا البحث الذي أريد به إظهار آثار تلك السياسة القمعية في نشوء التنظيم السري، والوقوف على دقائق الأمور التاريخية التي تضمنتها آلياته التي سار عليها وأدواته التي استعان بها في سبيل خلاص عناصره من رقابة السلطة وتعسفها، لأداء خدمة جليلة وهو حفظ الشريعة من الضياع وإدارة شؤون الأتباع.

إنّ، فهذا البحث يدرس جَنَبَيْنِ تاريخيتين، في الجَنَبَةِ الأولى يكشف ما عانى منه الأئمة على أيدي العباسيين من الظلم الناتج عن حسدٍ دفين لعلو مقامهم في الدين والدنيا، وكان العنوان لهذا المبحث "سياسة استئصال الأئمة من قبل السلطة العباسية"، تلك السياسة التي أجبرت الأواخر منهم على التفكير باتباع أسلوب حياة وإدارة مختلفة، وهو ما كشف عنه المبحث الثاني الذي حمل عنوان "نشوء التنظيم السري، آلياته وأدواته"، وقد تمّ تقيّميش مادة هذا البحث من مصادر مختلفة وسأذكرُ أكثرها نصيبًا، وأولها كتاب الغيبة للشيخ الطوسي (رضوان الله عليه) (ت460هـ/1067م)، فهو المصدر الأول في أي حديثٍ يتعلّق بالعبقيدة المهديّة وما يرتبط بها من تاريخ السفراء والوكلاء، ويأتي بعده الجزء الثاني من كتاب الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد للشيخ المفيد (رضوان الله عليه) (ت: 413هـ/1022م)، ثم أصول الكافي في جزئه الأول للشيخ الكليني (رضوان الله عليه) (ت: 329هـ/940م) ثم كتاب كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق (رضوان الله عليه) (ت: 381هـ/991م)، وهي مادة تناولتها على وفق المنهجين التاريخي والتحليلي، اللذين تمخّض عنهما مجموعة من النتائج التي عقبتها بقائمة المصادر.

#### التمهيد:

إنّ سياسة القمع التي مارستها السلطة العباسية ضد الأئمة أنتجت لديهم أسلوب مختلف في إدارة شؤون الشريعة والشيعة، ولذلك هو حالة اضطرارية ومرحلية تم العمل بها من قبل الأواخر منهم، ليتجنّبوا ضغط المراقبة من قبل السلطة العباسية، التي كانت تصطنع الحُجَجَ الواهية لقتل الحُجَجِ الإلهية.

والعمل السري ليس بدعة في التاريخ، فقد لجأ إليه وللأسباب ذاتها عدداً من أنبياء الله تعالى وأوليائه، لأنه كان حلاً ناجحاً في مسيرتهم الصعبة التي كانت مهددة بالقمع والقتل من قبل السلطة القائمة في زمانهم، فقديمًا لجأ إلى هذا الأسلوب نبيان من أنبياء الله وهما يوسف وموسى (عليهما السلام)، وقصة عملهما الخفي واضحة في عدد من الآيات القرآنية (سورة يوسف، الآيات: 10، 15، 19-22، 54-56؛ سورة القصص، الآيات: 14، 20-43؛ سورة البقرة، الآيات: 49-50) وكذلك نراه بجلاء في قصة أصحاب الكهف (سورة الكهف: الآيات: 19-20)، وعلى هذا المنوال جرى الحال للإمام الثاني عشر من أئمة أهل البيت، فهو على سنتهم، لأن الأسباب الموجبة لتخفيهم عن عيون السلطة حدث ما يشبها له، وهو ما ذكره صراحة الإمام الصادق (عليه السلام) بقوله: "إنَّ سُنَنَ الأنبياء بما وقع بهم من الغيبيات حادثة في القائم من أهل البيت حذو النعل بالنعل والقدّة بالقدّة" (الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة، ص324) وأكد الإمام قوله هذا بما ذكره في مناسبة أخرى من أن للقائم سنة من يوسف وسنة من موسى (عليهما السلام)، إذ قال: "فما تنكر هذه الأمة أن يكون الله عز وجل يفعل بخجته ما فعل بيوسف أن يكون يسير في أسواقهم، ويأبأ بسطهم، وهم لا يعرفونه؟ حتى يأذن الله عز وجل أن يعرفهم بنفسه كما أذن ليوسف حتى قال لهم: هل علمتم ما فعلتم بيوسف وأخيه إذ أنتم جاهلون (89) قالوا أئنا نعلم أنك لأنت يوسف قال أنا يوسف وهذا أخي" (سورة يوسف، الآيات: 89-90) (ابن بابويه القمي، الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص121-122). هذا ما أسماه (اللاشعار)، بمعنى أن الإمام يتحرك بطريقة لا يشعر الناس به بالرغم من حضوره بينهم ويدير الأمور، وعملية التخفي هذه التي يفعلها الولي بإذن الله تعالى إنما هي وسيلة لحفظه من شر الأعداء.

إنَّ هذا العمل الذي أضحي منظمًا بدقة وله آلياته وأدواته لجأ إليه الأئمة الأواخر كنتيجة طبيعية في ظل دولة كانت ترى في المهدي المنتظر المباشر به مشروعًا لا يتوافق مع مطامحها السياسية، فما كان منها إلا التضييق والقمع والقتل للأئمة الطاهرين، لعلها تقطع ذلك الكابوس الذي يترأى لها، وفي قبال ذلك أيضًا لم يكن أمام الإمام إلا اتباع الطريقة التي من شأنها إفشال إجراءات السلطة القمعية الموجهة ضده ووكلائه وشيعته عامة.

#### المبحث الأول: سياسة استئصال الأئمة من قبل السلطة العباسية

إنَّ الحسد الذي كان يملأ قلوب خصوم النبي محمد (صلى الله عليه وآله) ظل مائلًا قلوبهم على أهل بيته الأبرار، حسدًا على اجتماع النبوة والخلافة فيهم، وقد دارت المجادلات الكلامية في هذا الموضوع في صدر الإسلام بين أنصار الخلافة ومن تقمصها (البلاذري، جمل من أنساب الأشراف، ج10، ص379؛ الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج1، ص577-578)، ولم يكن ذلك الحسد اعتباريًا بل كان مُشربًا بحُب الاستيلاء على مقاليد أمور المسلمين لاستجلاب المنافع الفئوية والشخصية، وقد تنوعت أساليب الطامحين في الوصول إلى السلطة وكان أعظمها خطرًا وأشدّها قسوة وأكثرها إجرامًا بحق الدين وأهله، هو تصفية آل الرسول (صلى الله عليه وآله)، لأن أولئك الحاسدين الطامعين كانوا يرون فيهم عقبة تحول دون تحقيق مآربهم، فنفذوا فيهم أساليبهم المعروفة، فالإمام الصادق (عليه السلام) (80-148هـ/699-765م) الذي عاصر دولة العباسيين نحو ست عشرة سنة، عانى منهم أشد المعاناة بالرغم من عدم منافسته لهم في أي شيء من أمور السلطة (المفيد، الإرشاد، ج2، ص182-183)، إلا أن ما كان يغيظهم منه افتتان عامة الناس وخاصتهم بعلمه وأخلاقه وهيئته (مجموعة رواة، الأصول الستة عشر، ص131؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج6، ص258)، فكان السفاح (132-136هـ/749-753م) ومن بعده المنصور (136-158هـ/753-774م) يُقيدان حركته فقد جعلاه قريبًا منهما في الحيرة (مجموعة رواة، الأصول الستة عشر، ص131؛ القاضي التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج1، ص316-317؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج18، ص135-136)، ليكون تحت رقابتهما فيرصدان أقواله وأفعاله ومن يزوره من شيعته ويؤد إليه من مواليه، لا سيما أنه (عليه السلام) كان ينشر العقيدة المهدوية الحقّة ويُعارض من يتقمص اسم المهدي (المفيد، الإرشاد، ج2، ص192؛ مؤسسة المعارف الإسلامية، معجم أحاديث الإمام المهدي (عليه السلام)، ج5، ص37-39)، وهو خلاف ما روج له محمد بن علي (ت: 125هـ/742م) مؤسس الدعوة العباسية من أن ابنه عبد الله (السفاح) هو المهدي، وخلاف ما روج له عبد الله بن الحسن المثنى (ت: 145هـ/762م) من أن ابنه محمد هو المهدي، ومثلهما روج المنصور لابنه محمد (مجهول، أخبار الدولة العباسية، ص238؛ المسعودي، التنبيه والإشراف، ص292؛ المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج3، ص250-251؛ المفيد، الإرشاد، ج2، ص192)، ولذلك فالمنصور لم يكتف بمراقبة الإمام أو تهديده بالقتل بالرغم من علمه بأنه بريء الساحة (القاضي التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج1، ص318) أو تحريق داره وهو (عليه السلام) فيها (الكليني، أصول الكافي، ج1، ص301)، بل قرّر قتله فقتله بالسّم وذلك في سنة (148هـ/765م) (الطبري، دلائل الإمامة، ص246)، ثم زاد المنصور على ذلك بأن أمر بضرب عنق من أوصى إليه الإمام الصادق (عليه السلام) بالإمامة من بعده سعيًا منه في استئصال الأئمة، ولكن الإمام كان عارفًا بما سيفعله المنصور فأوصى إلى خمسة من بينهم ابنه الإمام موسى والمنصور، فكان ذلك سبب عزوف الطاغية عن تنفيذ ما أمر به (الكليني، أصول الكافي، ج1، ص188-189).

وقد استمرَّ العداء العباسي لأئمة أهل البيت (عليهم السلام)، فكان الخلفاء العباسيون دائمي القلق من وجود الأئمة، لأنهم يفتقدون إلى ما كان لهم من المنزلة العظمى لدى المجتمع الإسلامي، فضلاً عن معرفتهم بأنهم الامتداد الحقيقي لرسول الله (صلى الله عليه وآله) نسباً ورسالةً، وكانت هذه الحقيقة قد أقرَّ بها هارون العباسي (170-193هـ/786-808م)، فإنه أقرَّ بأن الإمام موسى بن جعفر الكاظم (عليه السلام) (ت: 183هـ/799م) هو إمام الحقِّ وأحقُّ الخلق جميعاً بمقام رسول الله (صلى الله عليه وآله) (الطبرسي، الاحتجاج، ج2، ص166)، ولكنه صيَّر تلك المعرفة إلى عداوة، وكان يشعر بالنقص تجاه ذلك الكمال الموسوي، وقد حاول ذات مرّة سدّ شيئاً من ذلك النقص حين وقف على قبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) وخاطبه بقوله: "السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا ابن عمِّ" وقصده من ذلك الافتخار على غيره بصلة النَّسَب، وكان الإمام موسى بن جعفر الكاظم (عليهما السلام) حاضراً، فتنقَّم إلى القبر وقال: "السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبه"، فتغيَّر وجه هارون وتبيَّن الغيظ فيه، وصار يتحجَّج بحجج واهية ليقْتله، فكان قد اتَّهمه بتشنيب الأمة وسفك دماؤها، كدأب السلاطين الظالمين في تصفية خصومهم، فراح ينقله من سجن إلى سجن حتى انتهى الأمر به إلى سجن السندي بن شاهك (الكليني، أصول الكافي، ج1، ص303؛ المفيد، الإرشاد، ج2، ص234، 239-242).

ولم يختلف المأمون العباسي (198-218هـ/813-833م) عن أسلافه، فما كان استقدمه للإمام علي بن موسى الرضا (عليهما السلام) (ت: 203هـ/818م) من المدينة المنورة إلى خراسان حُباً له ولا إفادة من علمه ومعرفته في تسيير شؤون الأمة، بل ليضعه تحت رقابته ويتخذ منه وسيلة لكسب مشروعية حكمته، وقد كان الإمام على دراية بعلة استقدمه ولهذا رفض ولاية العهد حتى أُجبر عليها فقبلها بشروط اشترطها، وهي: أن لا يأمر ولا ينهى، ولا يُقتل ولا يُقضى، ولا يُولَّى ولا يعزل، ولا يُغيَّر شيئاً مما هو قائم (الكليني، أصول الكافي، ج1، ص312)، لعلمه بأن المأمون لا يعنيه العدل ولا الدين ولا يرضى منه إلا ما يوافق مصالح السلطة العباسية، وقد بان ذلك سريعاً فإن المأمون ألحَّ على الإمام بالخروج لصلاة العيد، فلما خرج كما كان يخرج رسول الله وأمير المؤمنين افتتن الناس به وضجوا بالبكاء رجالاً ونساءً وصبياناً وقادة وجنداً، فعلم المأمون بذلك فلم يسمح له ببلوغ المُصلَّى فرجع (عليه السلام) (الكليني، أصول الكافي، ج1، ص313؛ المفيد، الإرشاد، ج2، ص264-265).

واستنقل المأمون وجود الإمام الرضا (عليه السلام) قريباً منه، لأنه كان كثير الوعظ له وبيناه عن ارتكاب المُحرّمات، ويحذّره من الاصغاء لبعض حاشيته السنيين، فما كان جزء ذلك شكره، بل قام بسمه فمات (عليه السلام) مسموماً (المفيد، الإرشاد، ج2، ص269-270).

وكان الإمام بعده ابنه أبو جعفر محمد بن علي الجواد (عليهما السلام) (ت: 220هـ/835م)، الذي اشتهر لدى الخاص والعام بكمال عقله وعلمه وحكمته بالرغم من صغر سنّه، ومع ذلك لم يتركه المعتصم العباسي (218-227هـ/833-841م) وشأنه في المدينة بل استقدمه إلى بغداد مرتين، وقد خاف عليه شيعته من ذلك الاستقدام، فطمأنهم في الأولى بأن لا خوف عليه، ولكن في الثانية-التي كانت سنة (220هـ/835م)- أخيرهم بخطورتها على حياته، ولم يخرج من المدينة حتى نصَّ على ابنه الإمام علي الهادي (عليه السلام) بالإمامة بعده، فلما خرج ودخل بغداد اعتلَّ في السنة المذكورة نفسها، فمات وعمره الشريف يومذاك خمساً وعشرين سنة (المفيد، الإرشاد، ج2، ص273، 281، 295، 298-299)، مما يعني أنه مات مسموماً من قبل السلطة، التي صارت تعتقد أكثر بخطر اقتراب زمن ميلاد الإمام الثاني عشر (عجل الله فرجه الشريف).

هذا الشعور بالخطر جعل المتوكِّل العباسي (232-247هـ/846-861م) يواصل عداء سلفه تجاه أهل البيت (عليهم السلام)، ومما قام به أن أمرَ باستقدام الإمام علي الهادي (ت: 254هـ/868م) من المدينة إلى سامراء وذلك في سنة (243هـ/857م)، وأنزله في مكان لا يليق به (الكليني، أصول الكافي، ج1، ص320-321)، ثم أخذ يُشدّد أكثر في أسلوبه العدائي والاستتصالي، بثَّهم باطلاً منها اتهامه بمحاولة الوصول إلى السلطة (المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص137؛ الكليني، أصول الكافي، ج1، ص321)، وقد بان ذلك في تعامله مع الإمام علي الهادي (عليه السلام)، فتارة يأمر بالهجوم على داره بدعوى أن فيه سلاح وأموال (المفيد، الإرشاد، ج2، ص303)، وأخرى يدعو إلى تناول المُحرّمات معه (الكليني، أصول الكافي، ج1، ص321)؛ فلم يفلح في ذلك، وعاش الإمام إلى أيام المعتز العباسي (252-255هـ/866-868م)، فكانت وفاته في أيامه مسموماً وذلك في سنة (254هـ/868م) وعمره الشريف أربعون سنة تقريباً (المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص137-138).

ولما وصلت الإمامة إلى الإمام الحادي عشر الحسن بن علي العسكري (عليهما السلام) (ت: 260هـ/873م)، زادت السلطة العباسية في عدائها أكثر من أي وقت مضى، فكان باعتقادها أنه يجب استتصال الإمامة قبل أن يولد الإمام الثاني عشر المُبشّر به، لذلك قسا المهتدي العباسي (255-256هـ/868-869م) كثيراً على الإمام العسكري، فقد أمر بسجنه لأكثر من مرة عند أكثر الأشخاص قساوة وعداوة له (عليه السلام) وخلص منهم، فلجأ إلى تهديده بالنفي عن البلاد ولم يفلح، ثم قرَّر قتله ولكن الله تعالى أنجاه، لئلا ينقطع النسل فحينها لم يكن الإمام المهدي قد ولد بعد، ثم قُتل المهتدي وبقي الإمام إلى أيام المعتمد العباسي (256-279هـ/869-892م) فولد له الإمام القائم (عليه السلام) في النصف من شعبان سنة (256هـ/869م)، وهنا أعلن الإمام بكتاب كتبه بخطه إلى شيعته عن فشل السلطة في استتصال الإمامة قائلاً: "زعموا أنهم يريدون قتلي ليقطعوا هذا النسل وقد كذب الله عز

وجل قولهم والحمد لله"، بعد ذلك انتهى الأمر إلى المعتمد فقام بقتل الإمام العسكري وله من العمر الشريف ثمان وعشرون سنة، وكان الإمام قد أنبأ بوقوع هذه الأحداث كلها (الكليني، أصول الكافي، ج1، ص325، 327-328؛ المسعودي، إثبات الوصية "منسوب إليه"، ص268؛ الصدوق، كمال الدين، ص375؛ المفيد، الإرشاد، ج2، ص329، 333-334، 336؛ الطوسي، الغيبة، ص205).

تُرِينَا هذه السياسة العباسية تجاه الأئمة (عليهم السلام) لا سيما الثلاثة الأواخر (الإمام الجواد والإمامين العسكريين) الذين قضوا بالسّم وهم صغار السنّ، صورة واضحة لعزمها الشديد على استئصال إمامة أهل البيت، وهو ما جعل الإمامين العسكريين يُنشِئَان تنظيمًا سرّيًا مكونًا من مجموعة من الوكلاء والسفراء، ليكون هؤلاء الثقات هم حبل التواصل مع شيعتهما، ولذلك قلّ ظهورهما ولقاؤهما إلا بالخواص منهم، فهينًا بذلك شيعتهما لمرحلة جديدة (المسعودي، إثبات الوصية "منسوب إليه"، ص286).

#### المبحث الثاني: نشوء التنظيم السريّ، آلياته وأدواته

علّمنا مما سبق أن سياسة الاستئصال التي قام بها حُكّام بني العباس تجاه أئمة أهل البيت (عليهم السلام) هي السبب الرئيس وراء إنشاء الإمامين العسكريين التنظيم السريّ للتخلّص من رقابة السلطة وإدارة شؤون الأتباع، والتهيئة لمرحلة جديدة لا يكون فيها الإمام حاضرًا ومرئيًا لدى شيعته كما في السابق، وإنما الحضور لأولئك الوكلاء والسفراء الذين يعملون بحذر شديد، لشدة الرقابة على الإمام ومن يتصل به، لذلك كان اختيار الشخص الأمثل والطريقة المثلى أهم ما يجب القيام به، ليتم تحطّي العقبات والمراقبات ويأتي التنظيم بنتائجه النافعة المرسومة له.

لقد بدأ التنظيم السري في أوضح صورته باختيار الإمام الهادي (عليه السلام) رجل موثوق من خُصّ شيعته، رجل اعتقد أنه تم إعداده منذ عُمر إحدى عشرة سنة من قبل الإمام محمد الجواد (عليه السلام) ليتمثّل المسؤوليات الثقيلة، ذلك هو أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عمرو الأسدي العمريّ العسكري السّمان (الطوسي، الغيبة، ص353-354، 357؛ الحلبي، خلاصة الأقوال، ص220).

ونظرًا لنقل المسؤولية التي سيُكلّف بها الشيخ أبو عمرو العمري، ولأنه أول سفير بين الإمام الهادي وبين شيعته قام الإمام بتوثيقه بأن جعل ما يقوله ويفعله كأنه صادر عن الإمام نفسه، وهو صريح قوله (عليه السلام): "هذا أبو عمرو الثقة الأمين ما قاله لكم فعني يقوله، وما أذاه إليكم فعني يؤديه"، ونال هذا الوسام الرفيع من الإمام الحسن العسكري أيضًا، فجعله ثقة في حياته، وثقته بعد مماته (الطوسي، الغيبة، ص353-354)، وهذه منزلة عظيمة لا ينالها إلا من اختبره الإمام وعرف ظاهره وباطنه وقدرته على تحمل المسؤوليات الجسام، وهذه أهم الآليات التي كان يجب توفرها في من يُختار للعمل السري.

على أساس ذلك، أستطيع أن أحدّد أن العمري كان الرجل الأول في التنظيم، فكلمات الإمامين العسكريين بحقّه صريحة بذلك، وهي تهيئة فعلية ليكون المرجع للشيعّة في الأوقات التي لا يتهيأ لهم الوصول إليهما ولقائهما، ولكي يؤدّي العمري المهمة التي أوكلت إليه بعيداً عن عيون السلطة سواء أكان في سامراء في حياة الإمامين أو في بغداد بعد وفاة الإمام العسكري كان من الحكمة أن يوجد آلية عمل يمؤه بها عمله الحقيقي، فكانت آليته الحكيمة هو الاتجار ببيع السّمّن وهي تجارة سائدة آنذاك، فغرف بالسّمّن، والزّيّات أيضًا (الطوسي، الغيبة، ص353-355).

لقد كان أخطر عمل يواجه هذا السفير هو استلام الأموال الواجبة من الشيعة الآتين من مناطق مختلفة وإيصالها إلى الإمام العسكري، ويكمن هذا الخطر في كون هذه الأموال إحدى معالم الاستقلال عن السلطة الحاكمة التي كانت تبحث عن أي سبب واهن لاستئصال الإمامة، لذلك كان العمري يضع تلك الحقوق المالية في الأوعية المنتوّعة التي يستخدمها في بيع السّمّن ويحملها إلى الإمام (الطوسي، الغيبة، ص345) بكل أمانة وتدبير، ولم يكن نجاحه هذا مقتصرًا على مهارته في إخفاء الأموال، بل كان لسيرته الحقيقية الحسنة غير المصطنعة وعدالته الظاهرة المشتهرة عند العام والخاص محل تعظيم حتى من قبل السلطة العباسية نفسها، وهو بذلك قطع عليها أي سبيل للشك فيه، بل كانت السلطة تبرأه مما يتقوله الخصوم بحقّه (الطوسي، الغيبة، ص109).

لم تنته مهمة العمري عند استلام الأموال وحملها إلى الإمام، بل كان عليه أن يديرها ويصرفها في أبوابها التي يحددها الإمام، مضافًا إلى ذلك أن ينقل مسائل الشيعة إليه ثم ينقل عنه أجوبتها إليهم (الطوسي، الغيبة، ص109)، وكان لعمله هذا فائدتان عظيمتان، الأولى ليعتاد شيعة ذلك العصر تدريجيًا على غيبة الإمام، والأخرى إيجاد حلّ للرقابة العباسية المفروضة على الإمام العسكري وما يتعرّض له من الحبس بين حين وآخر (الكليني، أصول الكافي، ج1، ص327-328، الطوسي، الغيبة، ص205).

لقد أسلفنا أن المعتمد العباسي (256-279هـ/869-892م) قام بقتل الإمام العسكري، وذلك في شهر ربيع الأول لثمان ليالٍ خلون منه سنة (260هـ/873م) (المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص160؛ الكليني، أصول الكافي، ج1، ص322؛ المفيد، الإرشاد، ج2، ص336)، فبدأت بذلك المرحلة التي هيأ لها الإمامان العسكريان من قبل، وهي مرحلة التعيّب للإمام المنتظر (عجل الله فرجه الشريف)، وكان على رجال التنظيم السري أن يستعدوا لهذا اليوم الأصعب الذي شدّد فيه المعتمد على بيت الإمام العسكري وهو ما زال على فراش المنية، فأوعز إلى

بعض رجاله بتفتيش الدور والمنازل بحثاً عن الإمام الخلف، وكلفت نسوةً بمراقبة نساء بيت الإمام وتوهموا بحمل إحدى جواريه فجعلوها تحت المراقبة حتى عرفوا بطلانه (الكليني، أصول الكافي، ج1، ص323)، ولم يكف المعتمد عن متابعة أسرة الإمام والمعتقدين بإمامة ولده المنتظر، فتناولهم بالحبس والاعتقال والتهديد والتصغير والاستخفاف والإذلال فلم يرضخوا له وأقشوا سعيه (المفيد، الإرشاد، ج2، ص336).

هنا لا بد من إمعان النظر في مسألة مهمة، وهي أن بعد هذه المساعي العباسية الشديدة تجاه الإمام المهدي والمعتقدين بإمامته، جعلت تغييبه أمراً محتوماً، فأمره مختلف تماماً عن آباءه (عليهم السلام)، فقد كانوا يُبعدون عنهم شرّ السلطة-أحياناً- بالتقية، والعدول عن التظاهر بالإمامة ونفيها عن أنفسهم، وإذا ما تعرّضوا للقتل فهناك مَنْ يُكمل حلقات الإمامة، وأمّا صاحب الأمر فكان آخر الأئمة الاثني عشر، وعليه المعول في ملء الأرض عدلاً وقسطاً، وليس من سيرته أن يتقي أحداً (الطوسي، الغيبة، ص92-93)، وكانت السلطة تنتظر إليه أنه الرجل المُبشّر به، لذلك ما كان بوسعها إلا أن يسير في الناس سيرة خفية معتمداً على خُصص شيعته، ولهذا استمر أبو عمرو العمري يقود التنظيم ومعه ولده أبو جعفر محمد، فكانت توقعات الإمام تخرج على يديهما إلى الشيعة، فلما توفي العمري الأب وذلك بعد سنة (260هـ/ 873م) اعتقاداً، وقبل سنة (267هـ/ 880م) على ما يظهر، انفرد الابن بقيادة التنظيم بنص من الإمام المهدي (الطوسي، الغيبة، ص356، 359)، واعتمدت على تحديد تاريخ وفاة العمري الأب بعد التاريخ المذكور، وذلك لأنه رؤي ببغداد بعد وفاة الإمام الحسن العسكري سنة (260هـ/ 873م) وكانت التوقعات المهدوية تخرج على يديه، بينما حدّتها قبل السنة المذكورة، لأن فيها كانت وفاة أحمد بن هلال العبرتاني الذي أنكر وكالة العمري الابن بعد وفاة أبيه -على ما يظهر- وتفرّده بها (النجاشي، رجال النجاشي، ص83؛ الطوسي، الغيبة، ص355).

ونظراً لكون سامراء كان فيها مركز السلطة العباسية وأن دار الإمام الحسن العسكري فيها وأن الشيعة الذين كانوا يحملون الأموال لصاحب الأمر الذي ما زال يتردد على دار أبيه، يتعرضون لمضايقة جعفر الكذاب ويدعي أنه هو الإمام بعد أخيه العسكري ويُطالبهم بالأموال، لذلك أمر الإمام صاحب الزمان شيعته بأن لا يأتوا ثانية إلى سامراء وإنما يذهبون إلى بغداد فإنه سيُنصّب لهم رجلاً يحملون إليه الأموال وتخرج على يديه التوقعات، وحصل ذلك بالفعل (الصدوق، كمال الدين، ص434-435)، فكان ذلك الرجل هو أبو جعفر العمري الذي أسس في بغداد مجموعة من الوكلاء الثقات ينجزون له مختلف الأعمال، وكان عددهم نحو عشرة (الطوسي، الغيبة، ص369)، بينما كان الوكلاء الآخرون منتشرين في مختلف المدن والبلدان ومنها الكوفة، والأهواز، وقم، وهمدان، والرّي، ونيسابور، وأذربيجان (الصدوق، كمال الدين، ص406)، ولم يُنقل أن أحداً من هؤلاء قد وقع بيد السلطة، ما يدل على أنهم كانوا في غاية التنظيم السري، وأن الإمام صاحب الزمان كان يرعاهم ويوجههم ويُحذّرهم السلطة عندما تحاول كشفهم، وهو ما حصل فعلاً في وزارة عبيد الله بن سليمان بن وهب (ت: 288هـ/ 900م) وزير المعتضد (279-289هـ/ 892-901م) (الصفدي، الوافي بالوفيات، مج19، ص247)، فقد تنهّى إليه أن الإمام صاحب الزمان تُجبي له الأموال وأن له وكلاء في النواحي، فأصدر أمره بالبحث عن الإمام للقبض عليه، كون جباية الأموال لغير السلطة تُنذر بالخطر حسب زعمه، وعلم المعتضد بذلك فلم يوافق على خطة وزيره وإنما أمر بأن يُدسّ للوكلاء جواسيس يحملون معهم الأموال ثم يُسلمونها لهم على أنهم من شيعة الإمام، فمن قبض منهم شيئاً من تلك الأموال فُيَضّ عليه، فخرج توجيه الإمام إلى وكلائه أن لا يأخذوا من أحد شيئاً ويتجاهلوا الأمر فامتنعوا كلهم وفشلت السلطة في كشفهم (الكليني، أصول الكافي، ج1، ص337).

وكان الاتفاق بين الإمام ووكلائه على نوع الخط المستخدم في التوقعات أو الكتب الصادرة عن الإمام من الآليات والأدوات الأخرى التي ظهرت جلية في التنظيم السري، وهذا أمر له أهميته في الحفاظ على سرية المراسلات وما يترتب عليها من سلامة الإمام ووكلائه ومعرفة صحة صدورهما، لأن السلطة كانت تبحث عن أية وسيلة للإطاحة بالإمام وتنظيمه، وقد تلجأ في أي وقت إلى تزوير الكتب وتنسبها له لتتمكن من اختراق ذلك التنظيم، ولها سوابق في هذا الباب كما رأينا في دسّ الجواسيس، وهذه المخاوف كانت موجودة فعلاً لذلك فالإمام العسكري أعلم شيخ القميين ووافدهم أحمد بن إسحاق الأشعري القمي (ت: بعد 260هـ/ 873م) (الطوسي، اختيار معرفة الرجال، ج2، ص831؛ الطوسي، الفهرست، ص70) بأن خط التوقعات التي سترد عليه سيكون مختلفاً ما بين القلم الغليظ إلى القلم الدقيق، حتى لا يكون في شك من هذا التعبير، وكان القمي قد طلب مسبقاً من الإمام بأن يكتب أمامه لينظر إلى خطه ليعرفه إذا ورد، فكتب وهو ينظر (الكليني، أصول الكافي، ج1، ص329).

مُضافاً إلى هذا، فإن كُتِب الإمام العسكري كانت تُنقل بطريقة سرية جداً لا تخطر على بال، ومما روي في ذلك أنه أرسل بعض كُتبه إلى العمري بيد أحد من خدمه الثقات وهو لا يعلم بأنها كُتِب، فقد وضعها الإمام داخل خشبية مدوّرة طويلة حجمها ملء الكف كأنها رجل باب، ولما ذهب ذلك الخادم إلى العمري حاملاً إليه تلك الخشبية زاحمه بغل يملكه سقاء فناده السقاء أن صبح على البغل، فما كان منه إلا أن ضرب البغل بتلك الخشبية فانثقت ونظر من خلال الكسر فرأى الكتب، فأسرع في إخفائها تحت كُفّه، وقد نال من السقاء بعض الشتائم، فلما رجع قال له الإمام بواسطة خادم آخر: "يقول لك مولاي أعزه الله لم ضربت البغل وكسرت رجل الباب؟" فقلت له: يا سيدي لم أعلم ما في رجل الباب، فقال: "ولم احتجت أن تعمل عملاً تحتاج أن تعتذر منه؟ إياك بعدها أن تعود إلى مثلها،

وإذا سمعت لنا شامتاً فامض لسبيك التي أمرت بها وإياك أن تجاوب من يشمنا أو تُعرّفه من أنت، فإننا ببلد سوء ومصر سوء وامض في طريقك فإن أخبارك وأحوالك ترد إلينا" (ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ج4، ص460-461).

وبعد استشهاد الإمام العسكري استخدم الإمام صاحب الأمر الخط ذاته في توقعاته التي كانت تخرج على يدي أبي عمرو وأبي جعفر العمرين، في المسائل التي تسألها الشيعة في أمور الدين والدنيا أو تلك الخاصة بإقامة أبي جعفر العمري سفيراً بعد وفاة أبيه (الطوسي، الغيبة، ص356، 362-363، 366)، والسبب حتى يحصل الاطمئنان لدى الشيعة عامتهم وخاصتهم بأن هذه التوقعات المهذوية المهمة جداً صدرت عن الإمام القائم نفسه ويخط أبيه الذي عرفه الوكلاء والسفراء من قبل.

وكان من التدابير المهمة التي أسهمت في نجاح التنظيم وفشل السلطة في كشفها لأسرار رجاله هو آلية التحرك المستمر للإمام الحجة وعدم ثباته في مكان واحد، وحتى الدار التي كان يتخذها مقراً مؤقتاً في سامراء كانت بسيطة جداً بعيدة عن العيون المراقبة ولا يكثر لها أحد، مع العسر في الوصول إليها حتى من قبل أولئك المقربين من السفير الثاني، وإذا ما سُمح لهم بالوصول فإن الإمام لا يخرج إليهم بزّي معروف وإنما يتنكر بيهية التجار أحياناً، ولا يطيل الحديث معهم (الطوسي، الغيبة، ص271؛ الطبرسي، الاحتجاج، ج2، ص298)، مما يكشف صعوبة الظروف التي كان يعاني منها الإمام وأسرته وأتباعه (الكليني، أصول الكافي، ج1، ص202) حتى أنه اضطرّ، الأمر الذي جعله يتحرك ما بين العراق ومكة (الطوسي، الغيبة، ص251).

وكان (أكلل الله نواظرنا برويته) يستعين في قضاء بعض حوائجه ببعض الأدوات والعناصر التي يخفي على السلطة وعامة الناس كشفها لبعدها عن الأذهان، ألا وهو عنصر النساء كبيرات السن اللواتي خدمن التنظيم كثيراً وكُنّ فاهمات فاطنات ثقات، ففي سامراء كانت لديه امرأة تخدمه وتسهّل وصول بعض الوافدين عليه (الصدوق، كمال الدين، ص442)، وفي مكة خدمته امرأة عجوز أيضاً، وكانت في السابق من خدم أبيه الإمام الحسن العسكري وأرسلها إلى مكة وأسكنها في دار له وهي خديجة (عليها السلام) وتسمى دار الرضا (عليه السلام) أيضاً (الطوسي، الغيبة، ص274)، وهنا نقف متأملين لما في الرواية من قيمة كبرى في بيان آليات التنظيم السري وأدواته التي حققت النجاح الكبير في الحفاظ على بيضة الإسلام وتسيير شؤون الموالين وقضاء حوائجهم.

إنني استنبط من رواية الشيخ الطوسي (الغيبة، ص273-277) أن الإمام العسكري قبل استشهاد هياً لولده الخلف مكاناً آمناً بعيداً عن عيون السلطة ومركزها السياسي في سامراء، وذلك المكان هو دار السيدة خديجة زوج النبي (صلى الله عليه وآله) في مكة، تلك الدار التي بقيت في حيازة الأئمة حتى الثاني عشر منهم، وأرى أن أحد أسباب اختيار تلك الدار مضافاً لما ذكرته هو مكانها المناسب للعمل السري والتحرك الخفي، كونها كانت تقع في مكة المزدهمة بالزائرين وحجاج بيت الله تعالى، وهو ما يجعل لقاء الإمام بوكلائه وشيعته القادمين من مختلف البلدان سهلاً وقريباً، ثم وقوعها في رفاق (طريق ضيق) بين سوق الليل، والسوق من عادته يضج بالحركة والنشاط التجاري، وكانت تلك الدار تتكون من طبقتين، الطبقة الأولى وهي الدنيا كانت مخصصة للاكتراء (الاستئجار) والطبقة العليا مقراً للإمام صاحب الأمر، واستئجار الدار مضافاً إلى ما يوفّره من معاش لأهلها فإنه يوفّر لرجال التنظيم وبقية شيعة الإمام سهولة الوصول بأمان إلى إمامهم بعيداً عن الشكوك والمراقبة كون الاعتقاد بأن هؤلاء زائرين وأنها دار استئجار والزائرون يقصدونها لهذا الغرض.

فإن، في وسط ذلك الضجيج التجاري الذي يبدأ عصرًا حتى الليل، والليل يستر أكثر، وفي ذلك الطريق الضيق، كانت هناك داراً يستقرّ في غرفتها الإمام، تلك الغرفة لا يُسمح بالصعود إليها، ولم يكن هذا كافٍ للحفاظ على السرية بل كان لا بد من أن تُدار تلك الدار من قبل شخصية غير مكترث بها، فكانت الفكرة أن اختار الإمام العسكري لولده الخلف امرأة من خدمه فطنة تجيد أكثر من لغة، وأمرها بأن تذهب إلى مكة وتساكن في دار خديجة وقال لها: "تكونين له كما كنت لي"، أي: ستكونين بخدمته كما كنت بخدمتي، فعلاً بعد مرور إحدى وعشرين سنة على وفاة الإمام العسكري، وتحديداً في سنة (281هـ/894م) أي: بعد أن كبر سنّها وأصبحت عجوزاً، نجدها تقوم بخدمة الإمام صاحب الأمر، ومن تلك الخدمة أنها كانت تقوم باستلام الرقاع من بعض الرجال القادمين على الدار من بلدان شتى وتصعد بها إلى الغرفة، وتنزل ومعها رقاع وتدفعها إليهم كذلك، وتكلمهم بكلام لا يفهمه السامع، ما يعني أنها تتحدث رمزاً متفق عليه أو أنها تتحدث بلغة غير العربية كالفارسية مثلاً وهي قادرة على ذلك كما في ظاهر الرواية.

إذا ما علمنا أن هذه الإجراءات المتشددة والدقيقة التي كان يتبعها الإمام وتنظيمه السري أنها حصلت في زمن المعتضد (279-289هـ/892-901م) فلا غرابة فيها، "لأن الأمر كان حاداً جداً في زمان المعتضد، والسيف يقطر دمًا كما يُقال"، ولذلك كان نقل الأموال الشرعية واستلامها في زمنه خاصة يخضع لآليات دقيقة من قبل السفير الثاني، فكان هناك اتفاق بينه وبين وكلائه في مختلف البلدان والمدن ومنها قم، أن تُرسل الأموال بيد شخص موثوق على أن لا يعرف قصة هذه الأموال ولا يعرف من أرسلها ولمن هي مُرسلة، حتى إذا ما جاء إلى بغداد وإلى المكان الذي حُدّد له يتلقاه السفير من غير أن يكشف له عن اسمه، فيتسلمها منه في موضع سري غير معلوم، وإذا كان فيها نقص فإنه يأمر الرسول بالبحث عنه في مكان كذا بما لا يعلمه إلا نبي أو إمام أو من يقوم مقامه وهو

السفير، مستعملاً عبارة: "يُقال لك" تعمية على الاسم الصريح للأمر وهو الإمام، وصارت الأموال تأتي بلا كتاب كما كان في السابق، ولا يُعطى الرسول كتاباً عند الاستلام أيضاً، وذلك لشدة الرقابة العباسية زمن المعتضد (الطوسي، الغيبة، 294-295)، فإن وقوع تلك الكتب بيد السلطة يهدد التنظيم ويكشفه ويُعرض عناصره للمخاطر. ولما كانت السلطة دائمة الترقب والبحث عن الإمام، لذلك كان حفظ الأسرار أحد أهم عوامل نجاح التنظيم، ومن تلك الأسرار هو عدم الكشف عن مكان الإمام حتى لو أدى ذلك إلى التضحية بحياة النائب الخاص، وهو ما كشف عنه سرّ اختيار الحسين بن روح النوبختي (ت: 326هـ/937م) من قبل الإمام سفيراً له بالرغم من أنه لم يكن ضمن قائمة المرشحين للنيابة لدى عامة الشيعة وخاصتهم، ولكن الإمام كان يعلم أنه لو فُرض بالمقاريض لا يخضع للسلطة ولا يدلّ على مكانه، ولذلك اختاره على من سواه من مشايخ الشيعة المشهورين في زمانهم (الطوسي، الغيبة، ص369، 391).

#### الخاتمة

إنّ عمق التحليل وإعمال الفكر في مادة هذه الدراسة جعلها تتمخّض عن نتائج مهمة أذكر منها: أولاً: كانت سياسة استئصال أئمة أهل البيت قائمة منذ بدايات قيام الدولة العباسية بدءاً بالإمام الصادق أول معاصري هذه الدولة وانتهاءً بالإمام الثاني عشر، بالرغم من عدم صدور أي قول أو عمل منهم فيه منافسة لبني العباس على السلطة، وإنما تمت محاربتهم وقتلهم بسبب اتهامات باطلة وحسدٍ فاحش حملهم على ذلك. ثانياً: إنّ قتل السلطة للأئمة الثلاثة الأواخر وهم صغار السن دليل على شدة تخوّفها من العدل وهو اقتراب ميلاد الإمام المنتظر المبشّر به، فأرادت بذلك قطع النسل ولم تفلح. ثالثاً: كانت السيرة الخفية للإمام المهدي بعد استشهاد أبيه ضرورة قصوى حتمت الظروف القاهرة عليها، للحفاظ على الإمامة الإلهية وما يترتب عليها من حفظ لبيضة الإسلام وتسيير شؤون الشريعة والشيعة السائرين على نهج الحق.

رابعاً: كان التنظيم السري الذي أسسه الإمام الهادي وترأسه أبو عمرو العمري، تنظيمًا دقيقاً وذا مساحة واسعة لا مثيل له في التاريخ الإسلامي، بما تضمنه من آليات متنوعة وأدوات كثيرة وعناصر أمينة ومخلصة. خامساً: تم الكشف عن إجراءات دقيقة ومُحكمة اتبعتها التنظيم من قبيل التنكر بزي التجار من قبل الإمام وسفيره، وتغيير نوع الخط المستخدم في التوقيعات، وإيكال مهمة إيصال الأموال للرسائل الثقات من دون أن يعرفوا المهمة المرسلين بها، وعدم توثيق تلك الأموال بالكتب من قبل الوكلاء واستلامها من قبل السفير من دون توثيقها بالقبوض أيضاً.

سادساً: أظهرت الدراسة أن الإمام الحجة اهتمّ بالمكان الذي كان يستقر فيه بعض الوقت، وتمثل ذلك الاهتمام ببساطة الدار وبعدها عن عيون السلطة، كما عرفنا ذلك في إحدى الدور التي سكنها في سامراء، أو في مكة حيث دار خديجة ودار الرضا الواقعة في زقاق بين سوق الليل، ذلك المكان التجاري الذي وفّر غطاءً جيّداً لتحركات الإمام وشيعته.

سابعاً: انمازّ التنظيم بإدخال الإمام عنصر النساء كبيرات السن الموثوقات العارفات الفاطنات، لبعدهن الأذهان عن الفكرة في عملهن لصالح التنظيم، وقد خدمن التنظيم كثيراً في العراق ومكة.

#### قائمة المصادر

##### \*القرآن الكريم

المصادر:

- البلاذري، أحمد بن يحيى (ت: 279هـ/892م)  
 1. جُمَل من أنساب الأشراف، تحقيق: سهيل زكار، ورياض زركلي، ط1، دار الفكر، بيروت، 1996م.  
 -الحلي، الحسن بن يوسف (ت: 726هـ/1325م)  
 2. خلاصة الأقوال، تحقيق: جواد القيومي، ط1، مؤسسة نشر الفقاهة، قم، 1417هـ.  
 -الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت: 748هـ/1347م)  
 3. سير أعلام النبلاء، تحقيق: حسين الأسد، ط11، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م.  
 -ابن شهر آشوب، محمد بن علي (ت: 588هـ/1192م)  
 4. مناقب آل أبي طالب، تحقيق وفهرسة: يوسف البقاعي، ط2، دار الأضواء، بيروت، 1991م.  
 -الصدوق، محمد بن علي (ت: 381هـ/991م)  
 5. كمال الدين وتمام النعمة، تصحيح وتقديم وتعليق: حسين الأعلمي، ط2، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 2004م.  
 -الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك (ت: 764هـ/1362م)

6. الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2000م.  
-الطبرسي، أحمد بن علي (ت: نحو 560هـ/1164م)
7. الاحتجاج، ط1، انتشارات الشريف الرضي، قم، 1960م.  
-الطبري، محمد بن جرير (ت: 310هـ/922م)
8. تاريخ الأمم والملوك، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م.  
-الطبري الإمامي، محمد بن جرير (من أعلام القرن 4هـ/10م)
9. دلائل الإمامة، ط2، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 1988م.  
-الطوسي، محمد بن الحسن (ت: 460هـ/1067م)
10. اختيار معرفة الرجال، تحقيق: مهدي الرجائي، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، 1983م.
11. الغيبة، تحقيق: عباد الله الطهراني، وعلي أحمد ناصح، ط3، مؤسسة المعارف الإسلامي، قم، 2004م.
12. الفهرست، تحقيق: جواد القيومي، ط1، مؤسسة نشر الفقاهاة، قم، 1996م.  
-ابن عساکر، علي بن الحسن (ت: 571هـ/1175م)
13. تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة، ط1، دار الفكر، بيروت، 1996م.  
-القاضي التنوخي، المحسن بن علي (ت: 384هـ/994م)
14. الفرج بعد الشدة، تحقيق: عبود الشالجي، دار صادر، بيروت، 1978م.  
-الكليني، محمد بن يعقوب (ت: 329هـ/940م)
15. أصول الكافي، ط1، منشورات الفجر، بيروت، 2007م.  
-مجموعة رواة
16. الأصول الستة عشر من الأصول الأولية (مجموعة من كتب الرواية الأولية في عصر الأئمة المعصومين)، تحقيق: ضياء الدين المحمودي، ط1، دار الحديث، قم، 2002م.  
-مجهول، مؤلف من القرن (3هـ/9م)
17. أخبار الدولة العباسية وفيه أخبار العباس وأولده، تحقيق: عبد العزيز الدوري، عبد الجبار المطلبي، دار الطليعة، بيروت، 1971م.  
-المسعودي، علي بن الحسين (ت: 346هـ/957م)
18. إثبات الوصية للإمام علي بن أبي طالب "منسوب إليه"، ط2، دار الأضواء، بيروت، 1988م.
19. التنبيه والإشراف، تصحيح ومراجعة: عبد الله إسماعيل الصاوي، مكتبة الشرق الإسلامية، القاهرة، 1938م.
20. مروج الذهب ومعادن الجوهر، اعتنى به وراجعته: كمال حسن مرعي، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2005م.
- المفيد، محمد بن محمد (ت: 413هـ/1022م)
21. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، تحقيق: مؤسسة آل البيت لتحقيق التراث، دار المفيد، قم، 2010م.  
-النجاشي، أحمد بن علي (ت: 450هـ/1058م)
22. رجال النجاشي، ط1، شركة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 2010م.

## Abstract

This study investigates the policy of eradication pursued by the Abbasid authority toward the Imams of Ahl Al-Bayt (AS). This policy began with Imam Al-Sadiq and the other Imams till reaching the Twelfth Imam, Al-Mahdi (AS). This policy was grounded on imprisonment, threats of exile, and assassination. It intensified as the

anticipated time of the Twelfth Imam's birth approached. Consequently, the last three Imams established a covert organizational structure employing precise mechanisms and multiple instruments in order to evade state surveillance. The authority increased restrictions. This structure enabled the Imams to maintain communication with their followers across various cities and regions. The aim was to prepare the Shia community for a new phase in which the Imam would not always be publicly present among the people. In his place, appointed deputies and agents assumed responsibility for managing the affairs of the faithful under his guidance (AS).

---